تقرير خاص

خطة التنمية الثلاثية في الاردن ٧٣ - ١٩٧٥

في تحديث الاردن . فالخطة تشير مثلا الى انه ستكون هناك مراقبة على الاسعار والاستيراد والتصدير ... الخ .

وتؤكد هذه الملاحظة احجام الاستثمارات المحلية بعد ايلول عام ١٩٧٠ عن المغامرة بمشاريع مكلفة في ظل غموض المستقبل السياسي للاردن . فلقد شهدت الاسواق المالية الخارجية (خاصة بيروت) تدفقا كبيرا لرؤوس الاموال الهاربة من الاردن بعد احداث ايلول ١٩٧٠ . والارتفاع المفاجيء والكبير في ارصدة ودائع البنك العربي - فرع بيروت - بعد ايلول خير شاهد على هذه الظاهرة .

اضافة الى ذلك فان رؤوس الاموال المحلية في الاردن ظلت طوال السنوات الماضية تتجه الى الاستثمار في قطاعات التجارة والخدمات وملحقاتها ، اي الاستثمارات ذات المردود السريع . (الاستثمارات الزراعية والصناعية ذات مردود بعيد المدى) . ويعزز هذه الملاحظة كذلك كون الاردن قاعدة مصالح سياسية وليست اقتصادية للامبريالية الامريكية ، بدليل عدم وجود شركات اجنبية برؤوس اموال كبيرة تشكل النغل الاقتصادي للمصالح الامريكية في المنطقة مثلا . ان هذا التوجه الجديد للنظام الاردني يشير الى بداية خلاف في معسكر الحكم المؤلف من الطبقة التجارية والطبقة البيروقراطية الجديدة ، ومؤسسة الجيش القمعية ، في ظل العرش الملكي . ان مصلحة الطبقة البرجوازية التجارية سوف تتأثر حتما بالتوجه الجديد الذي تتعده الطبقة البيروقراطية الجديدة . فلقد ورد في الخطة نص يقول : « في حالة احجام القطاع الخاص عن القيام بدوره المرسوم ، فستأخذ الدولة على عاتقها مهمة القيام بمشاريع انتاجية بديلة !!! » . (٢) يلاحظ ايضا ان خطة التنمية للصفحة الشرقية فقط مع العلم بان مدتها ثلاثة اعوام تنتهي في آخر عام ١٩٧٥ ، ان الخطة

احاطت السلطات الاردنية بموضوع خطة التنمية الثلاثية بكتبان شديد ولم يسمح لاجهزة الاعلام الاردنية بالتحدث عنها او نشر تفاصيلها حتى عقد الامر حسن ، وهو الذي يرأس لجنة الخطة ، مؤتمرا صحفيا في عمان يوم ١٢/٩/١٩٧٢ . دعا اليه السفراء العرب والاجانب وشرح لهم تفاصيل الخطة طالبا بمساعدة دولهم في ذلك . وكانت اللجنة التي اعدت الخطة ووضعت تفاصيلها ، تضم كبار مخططي السياسة الامريكية في الاردن ، منهم ميشل مارتوما ، حنا عوده . د . سعيد النابلسي والدكتور خليل السالم وآخرين .

ومن اهم الاهداف التي سعى واضعو خطة التنمية الثلاثية لتحقيقها هي :

(أ) زيادة الدخل القومي الى ٨ ٪ خلال مرحلة الخطة (٣ سنوات) . (ب) تخفيض العجز في الميزان التجاري . (ج) تخفيض الاعتماد على المساعدات . (د) زيادة فرص التوظيف (زيادة موظفي الادارة وعدد افراد مؤسسة الجيش) . (هـ) خلق أماكن عمل جديدة لخمسة وسبعين الفا خلال الثلاث سنوات . (و) توزيع مشاريع التنمية على كل مناطق المملكة بالتساوي (دون التركيز على عمان) . والمقصود هنا مناطق الاغوار وخطيه - العقبة وغيرها المعدة لاستقبال وامكان اللاجئين والنازحين .

ويلاحظ من اجمالي الخطة ثلاث مسائل مهمة :

(١) اعتراف واضعي الخطة (كتابية) بعدم جدوى التركيز السابق في مشاريع التنمية (خطة السنوات السبع) على المشاريع غير الانتاجية كالمسرق والخدمات . ففي الخطة توجه لمرحلة جديدة هي البدء بقيام مشاريع انتاجية في قطاع الزراعة والصناعة . الخ . (٢) يلاحظ كذلك في الخطة توجه يمكن تسميته « بالتطور شبه اللارأسبالي »